الفصل الثانى

مؤتمر
قمة الدار
البيضاء

إدارة الصراع
العربى - الإسرائيلى

دوائر الصراع.. واحتمال حرب أخرى

المبحث الأول : دوائر الصراع .. والأطراف المتقاتلة

المبحث الثانى : هل نعاصر حربا أخرى من حروب الهيمنة

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

دوائر الصراع.. والأطراف المتقاتلة

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع :

اجتماع القمة فى الدار البيضاء يجب أن يُنظر إليه على أنه تعبير عن مرحلة فى إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى حتى اليوم.

مر هذا الصراع بعدة مراحل كل منها تتميز بمذاق معين. فحتى عام 1973 كانت المواجهة الكلية الشاملة بقصد استئصال الوجود الإسرائيلى. هو وحده أسلوب التعامل. عقب ذلك بدأت مرحلة جديدة برزت واضحة المعالم عقب اتفاقية فك الاشتباك الثانية، حيث اختلفت عناصر الأمة العربية بين مصر التى ترى فى أسلوب التفاوض والتعامل من منطلق أداءها الوحيدة لإدارة الصراع. بينما الدول العربية أصرت على أن تظل مقتنعة بأن الممارسة لن تكون إلا بأسلوبها التقليدى الذى قدمته حتى حرب 1973، وأن المحور الوحيد للتعامل هو القتال أو الصدام العضوى. مؤتمر القمة يعلن أن العالم العربى عاد ليتوحد فى أسلوب التعامل، فمصر لم تعد ترى فى الدبلوماسية الهادئة وسيلتها المحددة، والعالم العربى قَبِلَ أن يجعل المؤتمر الدولى الذى هو نوع من الدبلوماسية، وسيلة للوصول بالصراع إلى نهايته. الذى يعنينا أن نؤكد عليه هو: أن هناك عملية توفيق بين الجانب المصرى والجانب العربى، بل وهناك تراجع واضح بين الجانبين، فمصر لم تعد تقبل أو تظل سلبية إزاء الممارسات الإسرائيلية، وهو نوع من التصلب فى التعامل الدبلوماسى بما يعنيه من إمكانية العودة إلى السلاح. والجانب العربى لم يقبل أن يجلس وحيداً مع إسرائيل فى مفاوضات مباشرة وثنائية، إنه لا يقبل إلا تحت مظلة الدول العظمى[1].

خلف هذا لابد من طرح التساؤل: هل القيادات العربية واعية بما يعنيه ذلك؟ هل تعلم

---

(1) هذا النظام الذى فرضته «اليهودية العالمية» على الدول العربية أن جميع مشاكلها بلا استثناء لابد للرجوع فيها إلى الدول الكبرى ـ أمريكا وروسيا ـ بل والعالم الأوربى إن أمكن، وأصبح الآن «النظام العالمى الجديد» يفرض سلطانه على الدول العربية، خاصة بعد انهيار روسيا، وفى حقيقة الأمر الضغوط يهودية، وأداة التنفيذ أمريكية/ صليبية ـ صهيونية، وكل هذا يحقق لإسرائيل أمنها ويحكم دائرة الصراع دائمًا لصالحها.

بأنها يجب أن تخطط وتُعد ليس فقط لأن المؤتمر الدولي هو نوع من الحوار يذكرنا بالحوار العربي الأوربي، والفشل العربي في التعامل معه، إذ انتهى بأن حققت أوربا كل ما تريده ولم يحصل العالم العربي على شيء؟

ما هي أسباب ذلك ؟

سؤال آخر، ولكن السؤال الأخطر: هل أعد العرب لو حدث هذا المؤتمر عدتهم للمواجهة في حالة الفشل؟ أسئلة عديدة تتداعى، ويجب أن تواجه بصراحة وصدق، حيث ليس عيبًا أن نكون على قسط من النقص في القدرات، ولكن العيب ألا نعمل على اكتساب القدرات الناقصة.

لنستطيع أن نجيب على مختلف هذه التساؤلات، يجب أن نطرح استفهامًا أساسيًا: من هم الأطراف المتعاملون في هذا الصراع؟ وما هي مصالح كل طرف متعامل، والتي من ثم تحدد دوائره للتعامل؟ وما هي القيم الحقيقية المستترة خلف هذا الصراع والمتحكمة في الأطراف المباشرة في التعامل؟

أسئلة آن الأوان لأن نطرحها ونجيب عليها بصراحة ووضوح. الصراع يملك قواعده في الإدارة، وهي قواعد تتنوع وتختلف من حيث التطبيق مع كل صراع، وما نريد أن نقوله منذ البداية: إن علْم إدارة الصراع قد تقدم وبلغ مستوى عاليًا من التخصص. وعلينا أن ننتفع بمنجزات ذلك العلم ـ الذي لم تُفْتَح كنوزه بعد على العالم العربي ـ وبصفة خاصة على القيادات العربية، كذلك يجب أن نفهم أن هذا العلم لا يمنع من أن نِسْبِيّة التطبيق واردة، وأن البراعة الحقيقية هي في تطويع الأصول الفكرية المقننة بالواقع الذي تطرحه ذاتية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

دوائر الصراع العربي ـ الإسرائيلي :

الصراع العربي ـ الإسرائيلي يتميز بأنه متعدد الدوائر، وكل دائرة تملك ليس فقط منطلقها المتميز، بل وأطرافها المتعاملة.

نستطيع أن نميز بخصوص هذا الصراع بين أربعة دوائر، كل منها تملك استقلالها الكامل:

أولا ـ أول هذه الدوائر هي تلك المرتبطة والمتعاملة مع الدول المجاورة والمحيطة بإسرائيل، فإسرائيل بغض النظر عن الاعتراف بها من عدمه ـ هي كيان سياسي يتحكم في قطعة من الأرض هي إقليمه ومدار إرادته النظامية. ومن الطبيعي كنتيجة لذلك وجود علاقات احتكاك مباشرة يفرض بخصوصها القانون الدولي على كلا الجانبين، إسرائيل من جانب، والدول المحيطة من جانب آخر، التزامات معينة يعقد هذا الموضوع مجموعة من

المتغيرات:

الأول ـ أن إسرائيل لم تحدد حدودها فى صورة واضحة، وهو مما يجعل نياتها الحقيقية موضع تساؤل، بل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى لم تحدد تلك الحدود.

الثانى ـ أن اتساع الإقليم الإسرائيلى لا يتفق مع قرار التقسيم الدولى الذى منحها الشرعية الدولية. هناك أجزاء استولت عليها بقوة السلاح، وهو أمر لا يتفق مع المواثيق الدولية.

الثالث ـ أن إسرائيل إذا كانت قد حصلت على الشرعية الدولية، فهى لم تحصل بعد على الشرعية الإقليمية. إذا استثنينا مصر وإلى حد معين لبنان. الدول العربية الأخرى المحيطة بها، ورغم الاتصالات السرية وغير المعلنة ـ لم تقدم بعد لإسرائيل ذلك الاعتراف بالشرعية.

فى هذه الدائرة تتواجد تلك الدول التى كان يطلق عليها دول المواجهة، ونستطيع أن نضيف إليها السعودية ولبنان، بل ويمكن أن ينسحب هذا الوصف أيضًا على العراق، وبصفة خاصة عقب الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل النووى بالقرب من بغداد. علاقة هذه الدول جميعها بإسرائيل من هذا المنطلق، أى منطلق الجوار ـ أساسها الأول هو وجود حدود مشتركة، ومن ثم يجب تنظيم المرافق المختلفة التى يفرضها ذلك التواجد المادى لهذه الدول على الحدود الإسرائيلية ، من الطبيعى أن هذه العلاقة المادية تثير ـ من أوسع أبوابه ـ مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى من جانب فى مواجهة أمن تلك الدول المختلفة المحيطة بإسرائيل من جانب آخر.

رغم بساطة ووضوح هذه العلاقة، إلا أن ظروفًا معينة تزيد من تعقيد مشكلة تنظيم هذه العلاقة.

أول هذه الظروف يرتبط بالمبالغة الإسرائيلية فى مسؤولية دول الجوار، فأى تسلل فردى أو هجوم من جانب إحدى المنظمات على الحدود الإسرائيلية تعتبره الدولة اليهودية مسؤولية الدولة العربية المجاورة، وهو أمر يُخالف جميع التقاليد الدولية. إن موضع المسؤولية أن تكون سلطة تلك الدولة قد شاركت بشكل أو بآخر ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ فى الإعداد أو تنفيذ الهجوم، ولكن فى حالة قيامها بواجبها لا موضع لأى مسؤولية للدولة التى انطلقت منها العمليات المذكورة.

ثانى هذه الظروف: أن إسرائيل لا تحترم حقوق الدول المجاورة. ويكفى أن نتذكر اعتداءاتها المتكررة أولاً فى لبنان، وقبل ذلك فى الأردن ثم عقب ذلك فى العراق.

ثالث هذه الظروف: أن إسرائيل لا تؤمن بمفهوم الأمن القومى فى معناه التقليدى، بل

توسع هذا المفهوم لتجعل منه ستاراً لتحقيق أهداف سياسة لا صلة لها بالأمن القومى. فهى تعتبر استمرارية النظام الساداتى فى مصر عنصراً أساسيًا من عناصر أمنها القومى، بل إنها فى لحظة معيّنة اعتبر أن أى تغيير فى الوضع القائم باليمن وحماية مداخل البحر الأحمر ـ بما فى ذلك باب المندب ـ عنصراً لا يتجزأ[1] فى صياغة أمنها القومى.

ثانيا ـ تأتى عقب ذلك الدائرة الثانية : حيث تتسع عملية المواجهة مع إسرائيل، أنها تتسع لتشمل جميع الدول العربية، وهى ترتبط بالحقيقة الثانية، وهى أن إسرئيل قد اقتطعت جزءًا من الأرض العربية من جانب وتمارس سياسةً تُهدد التكامل القومى العربى من جانب آخر، فى هذا النطاق تبدو بوضوح طبيعة الصراع العربى ـ الإسرائيلى، على أنه صراع قومى يرتبط بطبيعة العلاقة بين الأرض الفلسطينية والكيان العربى، والأمر الذى لا شك فيه أن ممثلى الصهيونية الفكرية ـ بل والحركية ـ يعتبرون أن أهم ما تعنيه هذه التوجهات السياسية، أنها نقلت اليهودية من مستوى الوازع الدينى فى الحقيقة السياسية. وطبيعة التطور السياسى، والذى محوره كان فشل الجانب العربى فى مواجهة الحركة الصهيونية، مما يؤكد هذا التصور، كذلك فإن الفكر السياسى الغربى لا يأنف فى أن يصف هذه الحركة الصهيونية بأنها حركة قومية، بل إن الفكر الصهيونى المحافظ من جانبه يرفض أن يُضفى على التطور العربى المعاصر الطبيعة القومية، الذى يعنينا أن نؤكد عليه ـ وبغض النظر عن دعاوى كلا الجانبين ـ أن هذا الصدام فى دائرة معيّنة يصير صداماً قوميًا ـ ولو من منطلق منطق كل من الطرفين. فى هذا المستوى نجد جميع الدول العربية أو بعبارة أكثر دقة: جميع الدول ـ التى هى أعضاء فى جامعة الدول العربية ـ تصير أطرافًا فى دائرة هذا الصراع فى مواجهة ـ فقط ـ إسرائيل الطرف الثانى فى الصراع.

ثالثا ـ الدائرة الثالثة : تنقلنا إلى مستوى آخر للصراع، فالحروب المختلفة فى المنطقة خلقت نوعًا من عدم الاستقرار، وبصفة خاصة كان لابد، وأن تؤدى إلى قفل قناة السويس فترات قد تكون محددة، ولكنها قد تمتد إلى عدة سنوات، كما حدث فى عام 1967، قفل قناة السويس يؤدى إلى اضطراب ضخم فى شرقى البحر المتوسط، وبصفة خاصة فى الدول الأوربية المنتمية إلى هذه المنطقة، كاليونان وإيطاليا إلى جانب تركيا، فهذه الدول تعيش على المواصلات البحرية المرتبطة بقناة السويس، كذلك فإن شرق إفريقيا لابد وأن يتأثر بهذه الأحداث. قفل قناة السويس فى عام 1967 أدى إلى اضطرابات خطيرة فى تلك الدول، وكذلك أزمات اقتصادية خانقة، ولنذكر أهم تلك النتائج:

(1) كتاب «حاضر العالم الإسلامى، إفريقيا»، د. جمال عبد الهادى مسعود. دار الوفاء ـ المنصورة، طبعة عام 1996.

أ ـ اضطراب فى الأمور المتعلقة بشركات الملاحة، حتى أن البعض منها أعلن إفلاسه، وبصفة خاصة فى تركيا.

ب ـ ثم اضطراب آخر فى الموانئ التى تعيش على حركة النقل البحرى، مما أدى بدوره إلى كساد اقتصادى، البعض يُفسر به الأحداث العنيفة العسكرية فى اليونان، بل وكذلك فى إيطاليا.

جـ ـ أضف إلى ذلك أن عملية التصدير للموز واللحوم لم تستطع أن تواجه قفل قناة السويس لسبب حاجتها إلى نوع معين من السفن، لم تعد قادرة الدول صاحبة الشأن على تقديمه بالقدر اللازم عقب أن أضحى ما تحتاجه السفينة للانتقال من شرق إفريقيا إلى البحر المتوسط، هو ثلاثة أمثال الفترة الزمنية التى كانت تكفيها قبل قفل قناة السويس بسبب اضطرارها للالتفاف من حول جنوب إفريقيا.

فى هذه الدائرة نجد إسرائيل تقف فى جانب، وفى مواجهتها ليس فقط الدول العربية المنتفعة بقناة السويس، بل أيضًا جميع دول القرن الإفريقى غير العربية، ثم الدول الأوربية والآسيوية التى تقع فى شرق البحر المتوسط. فى لحظة معينة تزعمت إيطاليا حملة ضد إسرائيل فى داخل دول السوق المشتركة، ولكن الواقع أن الجانب العربى لم يعرف كيف يستغل هذا الواقع.

رابعا ـ الدائرة الرابعة : حيث نجد فيها إسرائيل تقف فى جانب وجميع الدول الإسلامية والكاثوليكية فى جانب آخر، والسبب فى ذلك هو موضوع الأماكن المقدسة الموجودة فى إسرائيل، وبصفة خاصة فى القدس. التعلق بهذه الأماكن المقدسة يسيطر على الإدراك الإسلامى، وكذلك على كل ما له صفة بالدعوة المسيحية، وهى أماكن موضع إكبار وإعزاز. ومن الطبيعى أن السيادة الإسرائيلية وبصفة خاصة التعنت الصهيونى ومحاولاته المتكررة لتهويد تلك المناطق ـ لا يمكن أن تجد قبولاً من الإرادات الدولية المسؤولة. أيضًا بهذا الخصوص نجد أن الدائرة المعادية لإسرائيل ضمت لحظة معينة دولاً معروفة بتعاطفها مع إسرائيل ـ كفرنسا وأمريكا اللاتينية، رغم ذلك، فالعالم العربى لم يعرف كيف يستغل ذلك الواقع، خصوصًا وأن دولة الفاتيكان كانت تقود تلك الدائرة. وهى اليوم ورغم أنها لا تزال تقف من إسرائيل موقف التحرز إلا أنها قد طورت سياستها فى حدود معينة بما يؤكد انتصارًا إسرائيليًا أيضًا فى هذه الناحية.

نستطيع ـ بطبيعة الحال ـ أن نضيف دوائر أخرى:

هناك دائرة يقف فيها الشعب الفلسطينى وحيدًا فى مواجهة إسرائيل.

وهناك دائرة تقف فيها إسرائيل فى مواجهة دول العالم الثالث، ولكن هذه الدوائر

الأخيرة تكاد تنصهر فى الدوائر الأربع الأولى والأكثر أهمية؛ ذلك الذى يجب أن نلاحظه أن موضوع الصراع فى كل دائرة يختلف، وكذلك الأطراف المتعاملة تختلف فى كل دائرة عنها فى الدوائر الأخرى.

الأطراف المتعاملة فى الصراع :

تعدد الدوائر تفترض تعدداً من ثم فى الأطراف المتعاملة فى الصراع، كل دائرة تفترض أطرافًا مختلفة، تتبع مواقفها من متغيرات متباينة ومتميزة. لا يسمح المكان بطرح موقف الأطراف المتعاملة مع الصراع بتفصيل. ولكننا يجب أن نلحظ منذ البداية أن تعدد الدوائر لا يرتبط فقط بتعدد الأطراف، بل وكذلك بموضوع الصراع، وهو أمر يجب أن يكون واضحًا فى ذهن القيادات العربية، وهى تتعامل مع هذا الصراع.

فلنحدد ما يعنيه ذلك من نقاط أساسية:

أولا ـ القوى الأصيلة : التى تقف فى هذا الصراع ـ موقف التناطح الحقيقى ـ هى مصر وإسرائيل من الناحية التاريخية، فإسرائيل لم توجد إلا لتشل مصر ـ ومن الناحية الواقعية ـ فليس فى المنطقة دولة سوى مصر تستطيع أن تقف فى مواجهة حقيقية مع إسرائيل. كذلك نلحظ أن مصر دولة ثابتة فى جميع دوائر الصراع، فهى دولة جوار، وهى دولة عربية ـ إن لم تكن قائدة العالم العربى ـ وهى دولة تقع فى حوض البحر المتوسط الشرقى، بل تتحكم فيه، وهى دولة إسلامية ـ إن لم تكن هى معقل الإدراك العقدى الإسلامى.

رغم ذلك، فإن أول ملاحظة تفرض نفسها على المحلل، هو أن الاختلال الحقيقى بين مصر وإسرائيل وجد منذ بدء الصراع، وهو يسير دائمًا فى خط ثابت لصالح إسرائيل، بحيث إن مصر فى مواجهة إسرائيل فى عام 1956 كانت أقوى منها فى عام 1967، وهى فى عام 1967 كانت أكثر فاعلية منها فى عام 1973، وهى اليوم فى أسوأ حالات الضعف فى مواجهة «تل أبيب»:

أ ـ فَخَلْفَ إسرائيل وُجِدَت دأبًا أربع قوى، تؤيدها وتساندها بطريقة كاملة ومطلقة:

أول هذه القوى هى الدول الاستعمارية الغربية، فى البداية كانت فرنسا وبريطانيا، ثم حلت موضعها الولايات المتحدة.

القوى الثانية هى الرأسمالية الدولية، التى اعتبرت تدعيمها لإسرائيل وعن قناعة وسيلتها المباشرة للاستئثار بثروات المنطقة، وبصفة خاصة البترولية. وهكذا وُجد التحالف التقليدى بين الشركات المتعددة الجنسية والنفوذ الصهيونى، وبصفة خاصة بفضل **القوة الثالثة** وهى الصهيونية العالمية، التى خلقت إسرائيل، ومن الطبعى أن تحميها وتذود

عنها.

القوة الرابعة وهى الرأى العام الأوربى وبصفة خاصة الغربى. ولا يجوز أن يخدعنا بهذا الخصوص أن الدول الاشتراكية سوف تناصر مصر فى لحظة معينة. فالرأى العام الأوربى ـ حتى فى الدول الاشتراكية ـ لم يكن متعاطفًا فى أى لحظة من تاريخ الصراع بصورة واضحة إلا مع إسرائيل.

ب ـ خَلْف مصر وجدت قوى أخرى تنوعت من فترة لأخرى، ولكننا نستطيع بصفة عامة أن نمركز تلك القوى حول خمسة عناصر: العالم العربى أولاً، ثم القوى اليسارية الدولية ثانيًا، ونستطيع أن نضيف دول العالم الثالث ثالثًا، إلى جوار الكتلة الإسلامية رابعًا. ولا يجوز لنا أن ننسى بعض مواقع النفوذ ـ سواء فى العالم الغربى أو فى الولايات المتحدة. هذه القوى لو كُتِّلتْ وتم التنسيق بينها، فهى قادرة على أن توازن الكفة فى مواجهة إسرائيل ـ ولو بطريقة نسبية. ولكن الواقع أن الدبلوماسية المصرية لم تعرف فى أى مرحلة من مراحل تطور الصراع أن تخلق هذا التكتل. فى عام 1967 كانت القوى العربية تلعب فى الخفاء. القوى اليسارية الدولية لم يُدْخِلْها الرئيس السادات فى اعتباره، دول العالم الثالث كان يجب أن تستخدم كأداة فاعلة لتجريم إسرائيل ـ ابتداء من مؤتمر «باندونج». الكتلة الإسلامية لم تعرف مصر أهميتها، وليس أدل على ذلك من أنها تركت تركيا وإيران تقعان فى أخطبوط النفوذ الصهيونى[1]. أما عن مواقع النفوذ فى الولايات المتحدة، فقد تعاملت معها الدبلوماسية المصرية، وبصفة خاصة فترة الرئيس السادات عندما أتيحت لها بذلك الخصوص من فرصة حاسمة بكثير من السذاجة.

جـ ـ كذلك يجب أن نتذكر أن الصراع بين مصر وإسرائيل ليس فقط صراع قوى، بل جزء أساسى منه ينبع من طبيعة علاقات الجوار. ومصر هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تملك بهذا الخصوص تقاليد واضحة، من حيث التعامل مع دول الجوار، وبصفة خاصة مع مفهوم الأمن القومى. أحد عناصر مفهوم مصر التاريخى لعلاقتها بدول الجوار، ألا تسمح بوجود دولة قوية على حدودها الشرقية، ليس فقط فى أرض فلسطين، بل فى كل أرض الشام. من المعلوم أن من يضع قدمه فى الأسكندرونة يستطيع أن يصل وبسهولة إلى الإسكندرية، ومنطقة سيناء أرض لا تصلح للدفاع عن الدلتا. ومن يخترق تلك المنطقة

---

(1) الصهيونية كحركة سياسية عملت وتعمل على تحريف بعض المفاهيم الواردة فى التوراة، وتستغل بعض المفاهيم الأخرى لتُضْفِي على حركتها السياسية نوعًا من القدسية الدينية، وتستهدف من وراء ذلك كله اجتذاب الجماهير اليهودية المؤمنة من ناحية، ومصارعة أخصامها السياسيين من ناحية أخرى. «إسرائيل بين اليهودية والصهيونية» رجاء جارودى، ترجمة حسين حيدر ـ دار التضامن، طبعة أولى 1990، ص 5 المقدمة.

يستطيع أن يضع خنجرًا فى قلب مصر، أى فى القاهرة ـ بحيث يفصل الشمال عن الجنوب.

والخلاصة أنه لو وُجدت فى أرض فلسطين دولة قوية عربية ـ وليست إسرائيلية ـ لوجب استئصالها. أحد عناصر الخلاف بين مصر وإسرائيل، بل والعنصر الجوهرى لا يرتبط بالصراع القومى العربى ـ الإسرائيلى فحسب، ويجب أن يكون ذلك واضحًا فى ذهن القيادات المصرية المسؤولة.

د ـ قبل أن نترك هذه النقطة ـ والمتصلة بطرفى الصراع الأصليين ـ علينا أن نلاحظ ونطرح مجموعة من التساؤلات .

obeikandl.com

المبحث الثانى

هل نعاصر حربا أخرى من حروب الهيمنة؟

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع :

«بعد أن تطرقنا إلى طبيعة طرفى الصراع، لنا الآن بعض الملاحظات :أول هذه الملاحظات: أن اتفاقية كامب ديفيد» لم تنه هذا الصراع، لا على المستوى القومى، ولا على المستوى الثنائى. على المستوى القومى واضح؛ لأنها فقط بين مصر وإسرائيل، كذلك فهى على المستوى الثنائى بين مصر وإسرائيل لم تنه الصراع. إنها قدمت له أسلحة جديدة. السلاح الدبلوماسى وما يرتبط به من أدوات هو محور التعامل الصراعى. وهذا يعنى:

أ ـ أن الصراع العضوى قد أُجل مؤقتًا، وحل محله الصراع التفاوضى.

ب ـ وهو فى جميع الأحيان صراع إرادات.

جـ ـ وهو أى الصراع العضوى قابل لأن ينشب فى أى لحظة.

د ـ ولا يمنع من ذلك الإعلان عن أن حرب 1973 هى آخر الحروب. إن هذا هو ما يُسمى فى القانون الدولى: «إعلان نوايا» وليس التزامًا مقننًا ـ حتى ولو نُصّ عليه فى وثيقة دولية.

الفقه الإسرائيلى واع بذلك، وهو يصف الموقف بين «تل أبيب والقاهرة» بكلمة ذات دلالة: «الحرب النائمة» (dorment war) علينا أن نتذكر من جهة أخرى أنه دون مصر لن يتحقق سلام، وهذا ما تعرفه جيدًا إسرائيل، ودون مصر لن يحدث قتال، وهو ما يجب أن تعيه جيدًا القيادات العربية. هذه الحقيقة التى لم يفهمها لا الطرف العربى ولا نفس القيادات المصرية فهمتها بوضوح ـ ليس فقط القيادات الإسرائيلية، بل وكذلك الدبلوماسية الأمريكية ـ وخططت سياساتها مع المنطقة على أساسها يجب أن نتذكر أن سياسة المعونات الأمريكية ليست لصالح مصر[1]، ولكنها لصالح إسرائيل، وواشنطن بهذا

(1) «المعونة الأمريكية لمن.. لمصر أم أمريكا؟»، دينا جلال، كتاب الأهرام الاقتصادى، سنة 1988؛ والمؤامرة على التعليم والمعلم، حسن جودة وآخرون، ص 36 وما بعدها، لقد أثبتت الباحثة أن المعونة الأمريكية فى الفترة 1975 ـ 1983 لم تكن لصالح مصر وإنما لصالح أمريكا.

الخصوص إنما تتبع نفس السياسة التي تتبعها لحماية جنوب إفريقيا في التعامل مع الدول المحيطة بدولة «بريتوريا». ولكن هذا موضوع آخر.

الملاحظة الثانية : أنه في اللحظة التي عرضت فيها القيادة الإسرائيلية كيف تنظم العلاقات بين القوى المساندة لها لتقيم حائطًا قويًا يحميها ويدافع عن مصالحها. لم تعرف مصر في أي مرحلة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي أن تخلق ذلك التوافق بين القوى المؤيدة والمساندة لها. ويبدو ذلك واضحًا من متابعة تاريخ التعامل المصري، فهي لم توفق في أي مرحلة من مراحل تاريخها في أن تجعل العالم العربي يقف متكتلاً خلفها. إذا استثنينا ثلاثة أشهر عقب حرب أكتوبر، فمن العبث الحديث عن التضامن العربي المساند للسياسة المصرية. فحتى حرب يونيه كانت سياسة مصر مبعثًا للخلاف والصدام ـ وبصفة خاصة ـ بسبب حربها في اليمن. وعقب حرب أكتوبر، ولا يزال الدم لم يجف بعد. بدأت الخلافات التي وصلت إلى ذروتها مع اتفاقية فك الاشتباك الثانية، وانتهت بالقطيعة الحقيقية في أعقاب زيارة القدس. المسؤولية بهذا الخصوص مزدوجة، فالدبلوماسية المصرية[1] لم تكن ناجحة، والسياسة العربية كانت على قسط من السذاجة. كذلك فإن دول العالم الثالث تذبذبت بين تأييد مصر وتأييد إسرائيل. ويبدو هذا واضحًا في إفريقيا ذات التقاليد التاريخية مع القاهرة. نفس الظاهرة واضحة في الكتلة الإسلامية ـ وبصفة خاصة عقب ثورة الخميني. وسياسة مصر بخصوص دول الجوار الإقليمي للكتلة العربية حتى هذه اللحظة تعبير عن فشل حقيقي. أما عن مواقع النفوذ في العالم الغربي والأمريكي، فإن مصر لم تعرف حتى اليوم كيف تستثمرها، بل ولم تعرف حتى بتواجدها. إن مصر ذات التقاليد الدبلوماسية تعلمت من العالم العربي الغوغائية، وعليها أن تعيد بناء جهازها المتعلق بتنفيذ سياستها الخارجية. يبدو هذا الاضطراب واضحًا عندما نتابع سياسة مصر في عهد عبد الناصر، ونقارن بين هذه السياسة وسياسة مصر فترة حكم الرئيس السادات، وبصفة خاصة أثناء وعقب اتفاقيات «كامب ديفيد».

التعامل المتدرج :

الملاحظة الثالثة : وتدور حول تغيير عملية إدارة الصراع بين إسرائيل ومصر عقب اتفاقية السلام محور هذا التغيير ـ وكما سبق وذكرنا بإيجاز وكما سوف نرى تفصيلاً ـ هو أن الصراع لم يعد يأخذ صورة المواجهة المباشرة بقصد الاستئصال، وإنما التعامل المتدرج بقصد تقزيم الخصم وشل حركته. هذا المفهوم الجديد يعني تغييرًا كليًا في

---

(1) إن وزير الخارجية إسماعيل فهمي اعتبر أن عملية السلام التي سيقوم بها الرئيس السادات هي فكرة «حشاش» والرئيس واخدها جد!! ما نُشر في مجلة «روز اليوسف» عددها 3623 بتاريخ 1997/11/17، ص 23. تحقيق عبد الله كمال.

استراتيجية التعامل، حيث مفهوم التسلل إلى الداخل هو محور هذا الإدراك الجديد. التعامل مع الخصم بإضعافه من الداخل ليس بالجديد، بل هو الذى سيطر على «كيسنجر» في ممارساته الدولية، والتسلل إلى الداخل يعني ثلاث حقائق:

1 ـ أدوات التعامل السلمي ـ وبصفة خاصة التعامل الدبلوماسي.

2 ـ اتصال بقوى الرفض وعناصر الضعف ـ بقصد تطويع وتقوية تلك العناصر ـ وذلك لإضعاف تماسك الجسد من الداخل.

3 ـ الحصول على أكبر قسط من المعلومات عن حقيقة وخفايا الجسد، موضع الصدام والصراع.

إسرائيل فهمت ذلك ووعته بصورة كاملة. مصر حتى هذه اللحظة لم تفهم ذلك. إنها فهمت سياسة «كامب ديڤيد» على أنها مواجهة للمجتمع المصرى **وليس للمجتمع الإسرائيلي. وبينما «أقامت إسرائيل» مركزا ثقافيا هو بؤرة للتجسس فى القاهرة[1] لاتزال مصر لا تعرف شيئا عن إسرائيل[2]. وهذه هى الكارثة الحقيقية التى سوف تنزلق إليها مصر إن آجلا أم عاجلا.**

ثانيا ـ إلى جانب القوى الأصيلة فى الصراع ـ وهى بصفة خاصة مصر وإسرائيل ـ هناك قوى دخيلة فى المنطقة ـ والتى لا موضع لوجودها فى الصراع ـ بل وليس لصالح مصر أن تتدخل فى الصراع، وهى كلا من «واشنطن وموسكو». إن وجود هذه القوى بأى معنى من المعانى ورفع تواجدها إلى مرتبة الطرف المتعامل ليس فى صالح مصر، إلا بشروط معينة، وهو دائما فى صالح إسرائيل. مما لا شك فيه أن إدخال فقط الولايات المتحدة فى حل الصراع ـ كما فعل الرئيس السادات ـ كان خطأ قاتلا؛ فالولايات المتحدة ليست طرفا أصيلا أولا، وهى ليست طرفا محايدا ثانيا، وهى لا تنظر أو تتعامل مع المصالح العربية بنظرة موضوعية ثالثا، وليس من صالح الحمل أن يوضع معه ذئبان: إسرائيل والولايات المتحدة. إذا كان من صالحه أن يطرد جميع الذئاب، فإنه إن فرض عليه تواجد هذه الذئاب، فليكثر منها إلى أكبر حد ممكن؛ لأن الخلاف بين الذئاب قد يتيح له فرصة الخروج من مأزقه.

---

(1) «عملية سوزانا» عمليات الموساد السرية فى مصر ـ عادل حمودة ـ دار الشباب ـ 1988، ص 265، ص 275.

(2) «النظام السياسى فى إسرائيل» لواء أ. ح. د. فوزى محمد طايل ـ دار الوفاء للطباعة والنشر ـ المنصورة ـ ط 2 ، 1992.

* «إطار الحركة السياسية فى المجتمع الإسرائيلى» د. حامد عبد الله ربيع ـ دار الفكر العربى ـ طبعة عام 1978.

والخلاصة : أن التعامل مع إسرائيل والقوى الدولية يجب أن ينطلق من التدرج التالى:

أ ـ المصلحة الحقيقية ألا يكون فى مواجهة مصر سوى إسرائيل.

ب ـ فإن كان لابد من وجود ـ فى هذه المواجهة ـ قوى دولية، فخير لمصر أن توجد عدة قوى دولية وليست قوة دولية واحدة «واشنطن، موسكو، فرنسا» وغيرها.

جـ ـ أسوأ موقف هو أن توجد مصر فى مواجهة إسرائيل، وقد تدخلت فى حل الصراع فقط الولايات المتحدة.

ثالثا ـ كذلك فعلى مصر أن تفهم جيداً أنها يجب أن تنظر إلى جميع الدول العربية ـ وبلا استثناء ـ على أنها أدوات مساندة فى الصراع، بعضها يكمل بالإحاطة الاستراتيجية، البعض يسمح بالعمق الاستراتيجى، والبعض قد يقدم المساندة المادية، أو العسكرية، ولكن فى خاتمة الأمر، فإن الطرف المتعامل الذى عليه أن يتحمل عبء الصدام، والذى دونه لا يمكن إدارة الصراع فى لحظة القتال، كما فى لحظة السلم هو مصر.

أسباب ذلك عديدة : فهو الطرف الثابت فى جميع دوائر الصراع. وهو الطرف الذى يستطيع أن يقدم الجيش المتماسك القادر على المواجهة، مصر ذات الموقع الاستراتيجى والهيبة الدولية، التى تسمح بالتصدى وهى ذات الوظيفة القيادية والإقليمية والحضارية التى تؤهلها لحمل عبء عملية المواجهة، بعبارة أخرى: أنها هى وحدها التى يجب أن تدير عملية الصراع. ولكن هذا لا يعنى أن الدول العربية الأخرى ليست مسؤولة. إنها بدورها مسؤولة، ولكنها جزء فى ذلك القطار الذى يجب أن ينطلق ـ حيث تكون مصر هى مقدمة القطار ـ دونها لن يستطيع القطار التحرك.

القيم الأصيلة المتحكمة فى الأطراف المتعاملة مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى:

سبق أن رأينا أن الأطراف المتعاملة مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى الأصيلة والحقيقية هى فقط مصر وإسرائيل. وأن جميع الأطراف الأخرى لا تخرج عن واحد من اثنين: إما أنها دخيلة على الصراع توظفه لصالحها، أو أنها مساندة لعملية الصراع تقف إلى جانب أحد الطرفين بشكل أو بآخر. لا يعنى ذلك أنها محددة الأهمية، ولكن أهميتها تتوقف أساساً على أحد الطرفين الرئيسين أو كليهما: مصر وإسرائيل. فكلاهما (هما) وحدهما اللذان يسمحان للطرف الدخيل بأن يكون له موضع، وكلاهما فقط اللذان يستطيعان ويعرفان كيف تصير المساندة من تلك الأطراف الأخرى ذات قدرة فاعلة. ولكن علينا أن نتذكر مرة أخرى أن توتر الصراع ليصل إلى حالة الحرب أو تخفيف حدة الدفاع ليصير صورة من صور التعايش، يتوقف فقط على إرادة دولتين وهما مصر وإسرائيل. إن إدارة الصراع ـ بحكم طبيعته وخصائصه ـ لا يمكن أن تديره إلا «تل أبيب» من جانب فى

مواجهة القاهرة من جانب آخر.

وهذا يقود إلى طرح السؤال الحاسم: ما هى القيم السياسية التى تتستر خلف الصراع؟ أو بعبارة أدق الأهداف التى تسيطر على من يقود الصراع، سواء كان الجانب المصرى أم الجانب الإسرائيلى؟، هل هذه الأهداف لا يمكن أن تتخطى واحداً أو أكثر من القيم الخمس التالية؟ نذكرها بالترتيب ثم نحاول أن نحدد دلالة كل منها وموقعها من ديناميكيات أزمة الشرق الأوسط:

أولا ـ أول هذه الأهداف هو تثبيت الشرعية الإقليمية.

ثانيا ـ الهدف الثانى وهو أن يصير الصراع طريقًا يسمح بالتوسع فى النطاق الإقليمى للإرادة القومية.

ثالثا ـ وهو قد يصير أسلوبًا أساسيًا من أساليب إعادة تشكيل التوازن الإقليمى.

رابعا ـ ولكنه قد يرتفع ليصير المنطلق الحقيقى لتمكين إحدى القوى السياسية المتعاملة من السيطرة والهيمنة على المنطقة.

خامسا ـ ولكنه قد يصير وسيلة لخلق نوع من التعايش السلمى، وفض الخلافات بين مختلف القوى المنتمية إلى المنطقة.

هذه الأهداف الخمسة قد تتوافق فى لحظة معينة، وقد تتابع فى مرحلة واحدة من مراحل الصراع، ولكن كلاً منها يختلف من حيث جوهر التعامل.

فلنحاول أن نفهم دلالة كل منها:

الأول ـ يثور بصفة خاصة بالنسبة لإسرائيل، ويفسر حركتها السياسية والدولية منذ وجودها حتى حرب 1956. هذه الحرب كان الهدف الحقيقى منها هو إثبات أن إسرائيل أضحت دولة تملك شرعيتها الإقليمية. لقد حصلت على شرعيتها الدولية بقرار التقسيم، ولكنها لم تستطع حتى ذلك التاريخ أن تكتسب الشرعية الإقليمية، بل ويمكن القول: إنها لم تحصل على صك الشرعية الإقليمية حقيقة إلا فى عام 1975 عندما اعترفت بها صراحة وفى وثيقة دولية أكبر إرادة سياسية عربية ـ أى فى اتفاقية فك الاشتباك الثانى ـ مع الرئيس الراحل أنور السادات.

إن معنى الشرعية الإقليمية عنصران كل منهما يكمل الآخر: الاعتراف بالوجود الإسرائيلى فى النطاق الإقليمى ـ أى من الدول التى تنتمى إلى الإقليم الذى تعيش فى إطاره الدولة اليهودية ـ ومن جانب آخر حق إسرائيل فى أن تقول كلمتها فى علاقتها بالدول المحيطة بها بل وسوف تزداد فاعلية إسرائيل من هذا المنطلق عندما تزعم حقها فى أن تتعامل مع الدول العظمى على قدم المساواة ـ فى كل أو بعض ما يتصل بالإقليم. برز

هذا منذ حرب 1956، حيث ظهرت إسرائيل كحليف لكل من فرنسا وبريطانيا فى وقت لم تكن بعد قد برزت فيه واضحة قوة كل من «موسكو وواشنطن». وسوف يكتمل ذلك عندما تزعم إسرائيل بحقها فى أن تتحدث باسم المنطقة ـ كما حدث ذلك فى لحظة معينة فى التعامل مع دول أوربا الغربية ـ وبصفة خاصة فترة حكم «ديجول» قبل حرب الأيام الستة. والغريب أن الذى تصدى لها بذلك الخصوص لم يكن سوى رئيس الدول الفرنسية، ولم يلحظه ولم يفهمه أى قائد عربى أو دبلوماسية عربية ـ بما فى ذلك الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان فى أوج نفوذه وقوته الشرعية الإقليمية، حصلت عليها جزئياً إسرائيل فى حرب 1956، وحتى رغم الانسحاب من سيناء، فإن «تل أبيب» حققت فى تلك الحرب جميع أهدافها: إنها دولة قادرة على أن تسحق خصومها، وتملك الحق فى أن تقول كلمتها فى أى سياسة تصدر من الطرف الثانى فى الصراع، أى مصر ـ ويكفى لتأكيد ذلك فتح الممرات المائية أمام تجارتها ورغم السيادة المصرية.

الثانى ـ وهو يرتبط بدوره بطبيعة الدولة اليهودية. محور هذه الدولة ـ وكما سبق وذكرنا ـ هو التوسع المستمر، بل إنها يوم أن تتوقف عن التوسع تفقد طبيعتها، ليس فقط هذا هو هدفها الأساسى ـ بمعنى إسرائيل الكبرى التى تعبر عن الوعد الإلهى ـ ما بين النيل والفرات ـ بل لأنها وهى تسعى لأن تهيمن على المنطقة، لابد وأن تتحول إلى مساحة على قسط معين من الأهمية كذلك، وهى تعتبر أن وظيفتها تجميع جميع يهود العالم، فلابد وأن تخلق الإطار الإقليمى الذى يسمح بذلك، ثم وهى تنظر إلى مصر على أنها الخصم الطبيعى، فلابد وأن تسعى لأن تقترب على الأقل إقليمياً من الوزن الذى تقدمه مصر، وهى لذلك لم تحدد حتى اليوم حدودها وتاريخها هو توسع إقليمى مستمر.

فى حرب 1967 حققت خطوة أولى. فى حرب 1982 كانت الخطوة الثانية فى اتجاه لبنان.

متى تحدث الخطوة القادمة؟

كذلك يجب أن نتذكر أن التوسع فى الفقه الإسرائيلى لا يملك صورة واحدة. فهو أفقى بمعنى ضم أرض جديدة، ولكنه أيضاً قد يكون رأسياً، بمعنى تعميق الانتماء الصهيونى إلى الأرض، سواء بطرد أهالى الأرض من غير اليهود أو تحويل هؤلاء، أى الأهالى ـ غير اليهود إلى حقيقة تابعة ومترابطة مع الفكر والعقيدة الصهيونية. وهو ما يحدث فى الضفة والقطاع منذ حرب 1967، وهو ما يحدث كذلك فى صورة خفية وغير واضحة فى لبنان ومصر

والملاحظة الجديرة بالتأكيد أن التوسع لا يفترض القتال والانتصار فى ميدان الصراع العضوى. التوسع قد يكون ـ كما ذكرنا ـ أفقياً، ولكنه قد يكون رأسياً.

فى عام 1967 كان التوسع أفقيًا. عقب ذلك ـ وبصفة خاصة فى الضفة ـ حدث توسع رأسى، بمعنى، التهويد ونشر المستوطنات، وهكذا خضعت هذه المنطقة لتوسع أفقى ورأسى. وقد برز ذلك أكثر وضوحًا فى منطقة الجولان التى أعلن ضمها للأراضى الإسرائيلية. على أن التوسع قد يصير فقط رأسيًا أو بعبارة أدق: فإن التوسع قد يكون عسكريًا وقد يكون سلميًا. الذى يحدث فى مصر هو نوع من أنواع التوسع السلمى، بمعنى خلق المصالح المشتركة والصداقات المتعددة الذى قد يكون فى بعض الأحيان أخطر، أو على الأقل لا يقل خطورة عن التوسع العسكرى.

الثالث ـ كذلك فإن الصراع قد يصير أداة من أدوات إعادة تشكيل التوازن الإقليمى لصالح أحد الطرفين المتصارعين. معنى ذلك أنه فى كل منطقة إقليمية يوجد نوع معين من التوازن تفرضه الأحداث، ينبع من طبيعة القوى المتعاملة فى المنطقة، يلتهب الصراع ويصير فى تلك اللحظة منطلقًا لإعادة تشكيل التوازن لصالح أحد الطرفين المتصارعين. حدث ذلك فى عام 1967 من كلا الجانبين؛ مصر ممثلة فى شخص جمال عبد الناصر، وإسرائيل تقودها المؤسسة العسكرية ـ من حيث واقع هذا الصراع، فقد كان جمال عبد الناصر يمثل القوة المهيمنة على المنطقة، ولكن بعض القوى العربية كانت تناوئه فى ذلك، بل وتشكك فى قدراته الحقيقية. إضعاف هيبة جمال عبد الناصر عقب فشل الوحدة مع سوريا أولاً، ثم عقب استمرار الحرب فى اليمن دون أن تحقق أهدافها الحقيقية ثانيًا، لم يكن لصالح الجانب العربى.

فى الجانب الآخر، فإن إسرائيل كانت تعانى من أزماتها الداخلية، ولم تكن بعد قد انطوت تحت الجناح الأمريكى، هدفها الأساسى هو كيفية التعامل، بحيث تستطيع أن تتحكم فى منطقة الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق تصير قادرة على مخاطبة القوى العظمى. مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية «فيتال» أرسل إلى جامعة «دبلونج» بالقرب من «لندن»، ليجيب على السؤال: كيف تستطيع دولة صغيرة أن تتعامل مع القوى العظمى من منطلق الندية؟ الكتاب الذى صدر بعنوان: «عدم المساواة بين الدول» تضمن حصيلة الرؤية التى سوف يقدر لها أن تكون أساس الإدراك القيادى الإسرائيلى فى حرب عام 1967. محور ذلك هو أن الدولة الصغيرة لو استطاعت باستراتيجية نشطة أن تعيد تشكيل التوازن الإقليمى لصالحها، فهى قادرة؛ من منطلق مبدأ القوة المسيطرة إقليميًا، أن تتعامل مع الدولتين الأعظم، ولو لفترة قصيرة على قدم المساواة. وهكذا كانت أحداث عام 1967 حيث راحت إسرائيل تستعد منذ عدة أعوام سابقة على نشوب تلك الحرب؛ لتحقق ذلك الاختلال الإقليمى لصالحها. لم يفهم ذلك جمال عبد الناصر الفهم الواعى الحقيقى، وانزلق فى صراع عسكرى لم يَعُد له عُدّته، وتصور أن قصة 1956 سوف تتكرر دون أن يُدرك الخلاف الواضح، ليس فقط فى الإطار الدولى، بل فى الأهداف التى تسيطر على القيادة

الإسرائيلية.

وهكذا مكن «تل أبيب» من أن تحقق هدفها، وهو خلق الاختلال فى التوازن لصالحها بعد أن أحالت مصر إلى دولة مهزومة ـ غير قادرة على الدفاع عن نفهسا ـ وقد احتلّت أراضى واسعة من أرضها من جانب، وأقفلت قناة السويس من جانب ثان، وفقدت الهيبة الدولية والإقليمية من جانب ثالث.

الرابع ـ الهدف الرابع يصير الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ـ منطق خلق الاختلال ـ فى التوازن الإقليمى ـ لا يعنى بالحتمية الهيمنة على المنطقة[1]. الهيمنة خطوة أكثر بعداً، حيث تعنى السيطرة الفعلية على مختلف القوى فى داخل منطقة الشرق الأوسط، وتحديد حركة تلك القوى تبعًا لأهداف ومصالح القوة المسيطرة. من المعلوم أن هذه المنطقة ليس بها دول كبرى قوية ـ سوى مصر وإسرائيل ـ ونستطيع أن نضيف تركيا وإيران. الدول العربية الأخرى ليست سوى كيانات هشة لا قيمة لها، إلا لو قُدّر لها تحقيق نوع معين من الوحدة الحركية. ضرب أحد طرفى الصراع ضربة قوية ـ سواء بهزيمة ساحقة أو باستيعاب وتطويع يسمح للدولة الأخرى سيطرة وهيمنة حقيقية على المنطقة. هذا الهدف كان فى فكر القيادة الناصرية، وكذلك القيادة الإسرائيلية فى عام 1967. فشلت كلا القيادتين فى تحقيق ذلك الهدف: القيادة المصرية بالهزيمة الساحقة، لم تستطع أن تحقق أى هيمنة، بل فقدت القدرة التى كانت تملكها. أيضًا القيادة الإسرائيلية فشلت، وقد كان مرد ذلك عدة أسباب:

السبب الأول ـ لأن القيادة الإسرائيلية اختلت عقب الهزيمة السريعة الساحقة. لم تكن تتوقع أن تقضى على القدرة المصرية فى عدة ساعات. كما أن الهزيمة تقود إلى الاختلال، فإن النصر غير المتوقع أصاب القيادة الإسرائيلية بنوع من فقد القدرة على الرؤية. وهى لذلك لم تعرف كيف أن النصر لا يكون حقيقيًا إلا باستئصال الأداة المقاتلة العدوّة، وهو أمر لم يحدث فى حروب 1967. الجيش المصرى الحقيقى كان فى اليمن، وهو صاحب معركة رأس العش. هذا الجيش لو كانت القيادة الإسرائيلية واعية لكان يجب عليها أن تستأصله.

السبب الثانى ـ لأن العسكرية الإسرائيلية لم تستمر فى مسيرتها، سواء للقضاء على الأداة المقاتلة، أو بصفة أساسية لتطويع الأداة السياسية المصرية ـ التى سرعان ما انتصبت لتقف فى مواجهة العدوان.

السبب الثالث ـ ولعل هذا هو المحور الحقيقى ـ وهو صمود جمال عبد الناصر ـ هذا

---

(1) كتاب: «نهضة أمة.. كيف نفكر استراتيجيًا» لواء أ. ح. د. فوزى محمد طايل ـ مركز الإعلام العربى ـ طبعة عام 1997، ص 328 ـ ص 343.

الصمود الذى برز واضحًا منذ اللحظة الأولى للهزيمة ـ هو النصر الحقيقى الذى قدمه القائد المصرى للأمة العربية. ولكن فى صورة واضحة منذ حرب الاستنزاف. هذا الهدف وضح مرة ثانية من الجانب الإسرائيلى فى أعقاب حرب أكتوبر، وبصفة خاصة مع اتفاقية فك الاشتباك الثانى.

قصة الثغرة هى نقطة البداية فى هذا التطور، على أن هذا التطور يصير ساطعًا عقب زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر 1977، وبصفة خاصة يبرز ذلك بلغة واضحة من خلال الخطاب الذى استقبل به «مناحيم بيجن» رئيس الدولة المصرى فى الكنيست. المحلل المحايد لا يستطيع أن يجد نموذجًا آخر لزعيم أكثر تحجرًا وأكثر غباءً من «مناحيم بيجن» كما يبدو فى ذلك الموقف. هل سوف يتحول هذا **الهدف إلى محور المعركة عسكرية قادمة؟ هل سوف نعاصر حربا أخرى**[1] **تسعى من خلالها إسرائيل لتحقيق هذه الهيمنة؟ سؤال آخر نطرحه مؤقتا دون الإجابة عليه، الذى يعنينا أن نذكر به أن هذا الهدف يمكن أيضا أن يسيطر على السياسة المصرية، ولكن ذلك يفترض قيادة مغامرة، وطبقة قيادية متماسكة، وقناعة بوظيفة إقليمية، أمور لا تتوفر حتى اليوم فى وادى النيل، وقد لا تتوفر خلال فترة قادمة غير قصيرة.**

الخامس ـ الهدف الأخير هو خلق نوع من التعايش بين القوى المتصارعة، وفض الخلافات ولو لعدة أجيال. محور هذا الهدف أن الصراع قد وصل إلى مرحلة معينة، حيث هناك مواقف لم يعد من الممكن إلغاؤها، وحيث برزت أهداف أكثر أهمية من هذا الصدام العنيف فى التصور والإدراك للقيادة المصرية. المواقف التى لم يعد من الممكن إلغاؤها تدور حول عنصرين أساسيين:

---

(1) أولاً ـ ليست بالضرورة أن تكون حربًا عسكرية، ولكن كما قال الأستاذ الدكتور فى ص 28 (الملاحظة الجديدة) بأن التوسع قد يكون عسكريًا أو سلميًا. فالحرب الاقتصادية أو الثقافية أو النفسية هى أيضًا من أجل الهيمنة، وكل ذلك أشارت إليه البروتوكولات التى حدد فيها اليهود أهدافهم للهيمنة على العدو. ففى مجال التعليم مثلاً نرى البروتوكول رقم 13 يقول: «لقد خدعنا شباب الكفار ويعنى غير اليهود، وأدرنا رأسه وأفسدناه بتلقيه المبادئ والنظريات التى نعرف أنها خاطئة على الرغم من أننا الذين قمنا بتعليمها...» وقد تحقق لهم ذلك: فقد سلّمت مناصب الأستاذية فى المعاهد والجامعات لأكثر العناصر عداءً للإسلام، واستطاعوا تغذية الأجيال الناشئة بالنظريات والأفكار الاجتماعية والسياسية والفلسفية والنفسية الهدامة... وهذه نوع من أنواع الهيمنة.

ثانيًا ـ لقد قال الأستاذ الدكتور حامد عبد الله ربيع بأن هناك حربًا حول عام 1995. «قراءة فى فكر علماء الاستراتيجية» أ. د. جمال عبد الهادى/ عبد الراضى أمين ـ دار الوفاء ـ طبعة عام 1988؛ كما ذكر أستاذ الاستراتيجية العسكرية اللواء أ. ح. د. فوزى محمد طايل بأن هناك احتمال حرب قبل نهاية هذا القرن؛ «النظام السياسى فى إسرائيل»؛ مجلة استراتيجيًا، العدد 109 السنة التاسعة نوفمبر/ ديسمبر 1991 تحت عنوان «الجولة الإسرائيلية العربية السادسة» السنة التاسعة.

العنصر الأول ـ ويرتبط بالقيادات العربية الحالية التى ترهلت ولم تعد صالحة أو راغبة فى مواصلة القتال.

العنصر الثانى ـ أنه فى أرض فلسطين يوجد كيان رغم أنه دخيل، إلا أنه قد استقر وضرب بجذوره فى الأرض، ولم يعد الإطار الدولى يسمح بنزعه أو استئصاله. هذه السياسة الواقعية يرتبط بها متغير آخر، وهو أن الآلام التى عانت منها المنطقة تفوق الوصف، وقد آن للمنطقة أن تنظر إلى مشاكل أخرى أكثر أهمية من مجرد الصدام بين إسرائيل ومصر. هذا المفهوم هو الذى ساد الجانب المصرى فى حرب عام 1973.

ولكن ما معنى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى؟

وما هى مسالكه ونماذجه وخصائصه؟

سؤال آخر هو لب هذه التأملات، وإلى حديث قادم».

obeikandl.com